فى الممنوع من الصرف

حـده ، وإعرابـه

د . محمد عبد الله جبر سلومة

تناول النحويون العرب موضوع « مالا ينصرف من الأسماء » منذ تنبّهوا إلى ما يميز هذا النوع من الكلمات من خصائص صرفية فى الصيغ وخصائص إعرابيه فى التراكيب .

نجد فى « كتاب » سيبويه حواراً بينه وبين أستاذه الخليل حول صيغة « أفعل » إذا كانت علماً أو وصفاً وتعليل منع صرفهما ، وما يلحقهما من التصغير فتصرفان لأجله[1] .

ويثبت ليونس البصرى قولاً فى صرف « أهْيَل » و « ثوْلَب »[2] .

وينقل رواية للأخفش الأكبر أبى الخطاب فى تذكير كلمة مختومة بألف التأنيث المقصورة[3] .

ويذكر توضيحاً للخليل لمعنى « مَثْنَى » و « ثُلاث » وإعرابهما مأخوذاً من قول لأبى عمرو بن العلاء[4] .

ويروى عن يونس قول ابن أبى اسحاق وأبى عمرو فى منع صرف العلم المؤنث المنقول من مذكر[5] .

---

(١) سيبويه : الكتاب جـ ٢ ص ٢ ط بولاق ١٣١٧هـ . وانظر سائر الباب

(٢) السابق : جـ ٢ ص ٣ وانظر ص ١١ ، ١٣

(٣) السابق : جـ ٢ ص ٣ وانظر ص ١٧ .

(٤) السابق : جـ ٢ ص ٣ وانظر ص ١١ ، ٢٨

(٥) السابق : جـ ٢ ص ٢٣

وينقل رأى عيسى بن عمر فى صرفه أيضاً[٦].

ولابد أن ذلك كان امتداداً لبحث اللغويين من الأجيال السابقة وملاحظاتهم ، وأنه كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنص القرآنى الذى كان هو الباعث على النشاط اللغوى ، فقد اهتمّ سيبويه كذلك بأن يسجّل قول بعض المفسّرين إنّ قوله عزّ وجلّ : ﴿ اهبطوا مصر ﴾ (البقرة ٦١) بغير تنوين إنما أراد « مصر » بعينها[٦].

ويبدو أن اصطلاح « لا ينصرف » كان قد استقرّ قبل أن يدوّن سيبويه كتابه ، حتى إنّه يستعمله بما يدلّ على ذلك ولم يثبت له حدّاً ولم يصنع ما صنعه فى الأبواب المتقدّمة من الكتاب حيث كان العنوان - أو الترجمة - يستغرق عدداً غير قليل من الأسطر يتضمّن محاولة للتعريف ولا يتضمّن الاصطلاح الذى استقرّ فيما بعد[٧].

بل إننا نجد اصطلاح « صرف مالا ينصرف » فى الأبواب الأولى من الكتاب ففى « باب ما يحتمل الشعر »[٨] نجده يقول : « اعلم أنه يجوز فى الشّعر مالا يجوز فى الكلام من صرف مالا ينصرف ، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء » ولم يستشهد لذلك ، فهذا دليل على أنه يستخدم مصطلحاً مستقرّا متداولاً يغنى ذكره عن التمثيل .

وجدير بنا أن ننظر فى معنى « الصرف » فى هذا الموضع من الدرس النّحوىّ . وأول ما يصادفنا فى كتاب سيبويه مما يعين على فهم معنى « الصرف » قوله : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل

---

(٦) السابق : جـ ٢ ص ٢٣

(٧) انظر : باب الفاعل الذى لم تعدّه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل جـ ١ ص ١٣ - ١٤ وهو بوجه عام يتناول الفعل اللازم والفعل المتعدى ، والمبنى للمجهول و « كان » وأخواتها .

(٨) جـ ١ ص ٨ . وانظر قوله : « أفكل وأكلب ينصرفان فى النكرة » جـ ١ ص ٦ . وقوله : « أكثر الكلام ينصرف فى النكرة » جـ ١ ص ٧ . وقوله : « وجميع مالا ينصرف ... مما يدخل فى المنصرف » جـ ١ ص ٧ .

من الأسماء ، لأنّ الأسماء هي الأول وهي أشدّ تمكّناً ، فمن ثَمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ... واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجري لفظه مُجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفّون وذلك نحو : أبيض وأسود وأحمر ، فهذا بناء أَذْهَبُ وأَعْلَمُ ، فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً ، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء »[٩].

ثم قوله : « واعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة وهي أشدّ تمكناً ... فمن ثَمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة »[١٠].

ثم قوله : « واعلم أن الواحد أشدّ تمكناً من الجمع ... ومن ثَمّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد نحو : مساجد ومفاتيح »[١٠]

ثم قوله : « واعلم أن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث ... فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وتركه لما يستثقلون ، وسوف نبيّن ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله »[١٠].

ثم قوله : « وجميع مالا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ ، لأنّها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأُدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأبنوا التنوين »[١٠].

ثم قوله : « فجميع ما يُترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فُعِلَ ذلك به لأنه ليس له تمكّن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكّن الاسم »[١٠].

من هذه النصوص يمكن أن نفرّق بين أمرين : أحدهما يتصل بصيغة الكلمة ، والآخر يتّصل بحكمها الإعرابي في بعض التراكيب .

أما ما يتصل بالصيغة فهو أمر التنوين ، وهذا - في ظني - هو « المنصرف » الذي يعنيه سيبويه : فكل مقارناته التي يرمي من ورائها إلى تعيين « المنصرف » و « غير المنصرف » هي بين صيغ : النكرة في مقابل

---

(٩) جـ ١ ص ٦ ، وانظر في الموضوع نفسه : جـ ٢ ص ٢ ، ٤ ، ٦ .

(١٠) جـ ١ ص ٢٧ ، وانظر : جـ ٢ ص ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ .

المعرفة ، والمفرد فى مقابل الجمع ، والمذكّر فى مقابل المؤنّث ، والاسم من حيث هو فى مقابل الفعل من حيث هو ، وصيغة الاسم فى مقابل صيغة الفعل .

فالأطراف الأولى فى هذه المقابلات هى الأمكن والأخفّ وهى التى تستحقّ التنوين ، والأطراف الأخر ليست الأمكن ولا الأخفّ فمُنِعَت التنوين

وأما ما يتّصل بالحكم الإعرابى فهو أنّ مالا ينصرف « يكون فى موضع الجرّ مفتوحاً » « وإذا أُدخلت عليه الألف واللام أو أُضيف انجرّ » يعنى بالكسرة .

أستطيع أن أخلص من هذا إلى أن « الصرف » عند سيبويه يعنى التنوين لا الجرّ بالكسرة . وقد أوضح ذلك فى استشهاده ببيت جرير حيث قال : « وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :
(يعنى العلم المؤنث الثلاثى الساكن الوسط)

لم تتلفّع بفضل مئزرهـا دعدٌ ولم تُغذ دغـدٌ فى العُلَـب

فصرف ولم يصرف »[11].

وهذا ما أثبته السيوطى فى « الهمع » فى تقسيمه للتنوين فقد قال فى تنوين التمكين وهو القسم الأول :

« فالصرف هو تنوين التمكين الذى إذا حُرِمه الاسم لمشابهته الفعل قيل : مُنِع الصرف »[12].

وإنْ يكن سبق أن أثبت للممنوع من الصرف تعريفين ، أحدهما : أنه ما سُلِب منه التنوين ، والآخر : انه ما سُلِب منه التنوين والجر معاً[13]. بناء على

---

(١١) ج ٢ ص ٢٢

(١٢) الهمع ٢/٧٩ طبع السعادة ١٣٢٧هـ . يمكن قراءة « حُرِمه » : جُرِّد منه .

(١٣) السابق : ١/٢٤ .

الاختلاف فى تعريف الصرف » هل هو التنوين ؟ ، أو هو التصرف فى جميع المجارى ؟

وابن مالك فى أول باب « مالا ينصرف » يقول : « الصرف تنوين » ... ويعقب عليه الأشمونى فى شرحه على الألفية بأن : « ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ، وقيل : « الصرف هو الجر والتنوين معاً » ويبسط الصبان هذا القول ناقلاً عن يس أنه مذهب المحققين لوجوه : منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت إذ لا صوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، ومنها أنه متى اضطرّ شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نوّنه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرّ فيه فأطلقوا على مجرّد تنوينه « صرفاً » .

وقد أوضحتُ رأى سيبويه أن الصرف هو التنوين ، وفصلت ما بين فقْد التنوين ، وهو راجع فى الأساس إلى خصائص صرفية متعلقة بالصيغة ، والجرّ بالفتحة وهو مظهر من مظاهر التغيّر الإعرابى .

ولنا أن نسأل - رغبةً فى المعرفة - عن العلاقة بين هاتين الظاهرتين فقْد التنوين ، والجرّ بالفتحة .

أشير أولاً إلى أن ظاهرة التنوين فى العربية لها نظائر فى عدد من اللغات السامية .

وتقدّم لنا المقارنات اللغوية نماذج من هذه الظاهرة التى يجوز لنا أن نظنّ أنها كانت موجودة فيما يعرف باسم اللغة السامية الأم أى الأصل الافتراضى للّغات الساميّة المعروفة ، وإن تكن قد اتخذت مسارات مختلفة وصوراً غير متطابقة .

وقد اهتمّ دارسو اللغات السامية بعقد المقارنات بينها فيما يتعلق بالظواهر الصرفية والنحوية ، وكان من بين ما نبّهوا عليه وجود ظاهرة التنوين فى العربية وظاهرة مقابلة لها هى ظاهرة التميم - أى وجود الميم بدل النون - فى اللغة العربية الجنوبية القديمة ، وفى اللغة البابلية الأشورية وتعرف بالأكادية - وقد عدّهما بروكلمان علامتين للتنكير ، ورأى أن الميم أصل وأن النون فى العربية

متحوّلة عنه[١٤] ويشير أيضاً إلى وجود تميم في العبرية والحبشية والآرامية في بعض الظروف[١٥].

وقد قدّم رابين خلاصة للاحظات علماء الساميات في دراستهم لهذه الظاهرة ، نعرضها فيما يلي :

● في العربية الجنوبية :

الأسماء المعرّفة بعلامة التعريف وهي النون في آخرها أو التنوين لا يلحقها التميم ، وأما الأسماء التي تخلو من علامة التعريف فقد يلحق بعضها التميم[١٥].

ووضّح بيستون[١٦] أن الحالات التي لا يُثبت فيها التميم في اللغة السبئية هي بدائل للصيغ المعرّفة بعلامة التعريف : وقد وقع هذا في الأسماء الآتية :

١ - أسماء الجهات الأصلية الأربع .
٢ أسماء فصول العام .
٣ أسماء الأجناس .

وأضاف جِلْب Gilb - فيما يقول رابين[١٦] مجموعة أخرى عم ذات التميم في السبئية هي :

٤ الأعلام التي على وزن أفعل .
٥ - الأسماء التي على صيغة صرفية مختومة بالنون (= أي الزائدة) .
٦ بعض صيغ جموع التكسير .
٧ بعض تراكيب العطف بين اسمين .

---

(١٤) [illegible] ص ٢٠٣ ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٠ .

(١٥) C. Rabin The Dipiric Declension, Arabic & Islamic studies In Honour of G[illegible] ... Mukdise. Brill, 1965, p. 593.

(١٦) A.F.L. Beeston A descriptive Grammer of Epigraphic South Arabian London, 1961. p. 31

٨ الأعلام المركّبة تركيب المزج .
٩ الأعلام التي على وزن يَفْعل .
ثم أضاف مولر إلى كل أولئك :
١٠ الألقاب الإلهية والبشرية .

• في الأكاديّة القديمة :

الأسماء التي لا يلحقها تنوين لها مواقع نحوية واضحة ، منها أربعة تشبه أربع حالات في العربية بدون تنوين (ولكنها ليست ممنوعة من الصرف) وهي : الإضافة الظرفية نفي الجنس النداء[١٧].

وهناك أيضاً بعض الأنواع لا يلحقها التنوين ولها خصائص معنوية هي :

١ أسماء الأعلام ، وخاصة المركبة والأجنبية .
٢ أسماء الشهور .
٣ ألفاظ الأعداد والمقاييس .
٤ بعض المركّبات الظرفية .
٥ بعض المركّبات المزدوجة[١٨].

ولكن لا شيء من هذه الأنواع يثبت على حالة الخلو من التنوين .

وبالإضافة إلى ذلك نجد في الأكادية صيغاً مُوغلة في القدم تخلو من التنوين وتنتهي بفتحة لا علاقة لها بحالة النصب ، وبعض هذه الصيغ تمثل الأعجاز من أسماء مركّبة ، وبعضها أعلام[١٩].

---

(١٧) المقصود هنا : الظروف المبنية ، واسم « لا » النافية للجنس في بعض أحواله ، والمنادى في بعض أحواله .

(١٨) يلاحظ في هذه الأنواع أن بعضها يوافق بعض ما في المجموعة من الممنوع من الصرف وهو : الأعلام المركبة تركيب المزج ، والأعلام الأعجمية ، وبعضها يوافق بعض ما في المجموعة من المبنيات وهو : الأعداد المركبة ، وبعض الظروف ، وبعض المركبات مثل : صباح مساء .

(١٩) C. Rabin : Ibid. p. 555.

وهنا أذكر أنّ الأكادية كانت تستخدم ثلاث علامات إعرابية كالتى تستخدمها العربية :

الضم للرفع – والفتح للنصب والكسر للجر . ويفترض علماء الساميّات أنّ اللغة السامية الأمّ كان فيها هذا النظام الإعرابى ، وقد بقيت آثار منه فى العبرية والحبشية والآرامية[٢٠].

● فى اللغة العمورية :

ليس فى نقوش اللغة العمورية أسماء غير الأعلام ، ولها ثلاث حالات إعرابية ، ولكن بعض الأسماء بالإضافة إلى كونها معربة لها حالتان أخريان ، إحداهما بدون حركة إعرابية ، وفى الأخرى تنتهى بالفتحة[٢١].

● فى اللغة الأوغاريتية :

يتضح من نقوش اللغة الأوغاريتية أنه قد كان فى تلك اللغة ثلاث حالات إعرابية كلّها بغير تميم . وقد وُجد فيها أربعة أنواع من أسماء الأعلام وقعت مجرورة منتهية بالفتحة ، ثلاث منها تناظر بعض الممنوع من الصرف فى العربية ، وهذه الأنواع الأربعة هى :

١ – الأعلام المختومة بعلامة التأنيث .

٢ – الأعلام المختومة بألف ونون زائدتين .

٣ – الأعلام التى على وزن فَعَل .

٤ – الأعلام والألقاب الخاصة بالمعبودات[٢١].

---

(٢٠) بروكلمان : فقه اللغات السامية ص ١٠٠ – ١٠٦ .

(٢١) C. Rabin : Ibid, p. 556.

• في اللغة الحبشية :

أما اللغة الحبشية فقد ضاعت منها الضمة علامة الرفع ، والكسرة علامة الجر ، ولم يبق سوى الفتحة علامة النصب[٢١].

• في العبرية والآرامية :

ليس في العبرية ولا الآرامية تغيّر إعرابي .

وقد قدّم رابين قائمة بالحالات التي يكون فيها الاسم غير مختوم بالتنوين أو التميم ، أو يكون فيها مفتوح الآخر . ويشمل هذا : الممنوع من الصرف والمبنيّ على الفتح في العربية ، ومن تلك القائمة يتبين وجود الحالتين بشكل غير مركّز في الحبشية ، والأوغاريتية ، والعربية الجنوبية . ويتركّز فقد التميم بصورة واضحة في الأكادية ، وفقد التنوين مع الفتح في العربية[٢٢].

وأشدّ النتائج وضوحاً أنّ في اللغات السامية - سوى العربية - حالات متفرّقة لا يربطها نظام ، يفقد فيها بعض الأسماء التميم لخصائص متعلّقة بالدلالة ، أو الصيغة الصرفية ، أو التركيب النحويّ والصيغة الصرفيّة معاً ، ولكنّ اللغة العربية قد وضعت الخصائص اللغوية الساميّة العامة في نظام متّسق ، واهتمت بالخصائص المتعلّقة بالصيغة الصرفية اهتماماً قوياً في هذا المجال ، وقلّلت من الخصائص المتعلقة بالدلالة[٢٣]. وهذا على النقيض ممّا نلاحظه إذا أوغلنا في التاريخ فإنّ الخصيصة المتميزة لمنع الصرف في البدايات الأولى للّغات السامية بل قد تكون الخاصيّة الوحيدة هي الخاصيّة المتعلقة بالدلالة ، والقسم الرئيسي من الأسماء الممنوعة من الصرف لهذه الخاصية هو أسماء الأعلام[٢٤].

---

(٢٢) C. Rabin : Ibid, p. 559.

(٢٣) C. Rabin : Ibid. p. 559.

وهذا ما أشار إليه الأشموني في شرحه على الألفية بعد أن ذكر العلل التسع لمنع الصرف فقال : « فالعلمية والوصفية ، وفيها تعطي ... والتعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والجمع المتناهي ووزن الفعل وزيادة الألف والنون خصائص لفظية .

(٢٤) C. Rabin : Ibid. p. 561.

وقد استتبعت نظرة هؤلاء العلماء إلى ظاهره فقد اتميم والنويين أن يضموا إلى الممنوع من الصرف بمفهومه فى النحو العربى كلمات أخرى سبقت الإشارة إليها هى فى تصنيف النحو العربى من المبنيات لا من الممنوع من الصرف .

وواقع الأمر أنهم فى ذلك مسبوقون ؛ فقد تناول بعض كتب النحو العربى المتقدمة فى التأليف ظاهرة الممنوع من الصرف وألحقت بها جانباً من المبنيات : من ذلك ما نجده عند سيبويه : فإنه تحت عنوان : « هذا باب ما ينصرف ومالا ينصرف »[٢٥] تناول ما يدخل فى الممنوع من الصرف ثم ألحق به « ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث »[٢٦] وهو صيغة « فعال » إذا كانت اسم فعل ، أو سباً لمؤنث ، أو وصفاً لمؤنث أو مصدراً ، أو علما لمؤنث ، وهذا كله من المبنيات ، وإنما دعاه إلى ذلك أنّ بنى تميم يعربون « فعال » علماً لمؤنث إعراب مالا ينصرف[٢٧].

ثم تناول الظروف المبهمة غير المتمكنة[٢٨]، وهى من المبنيات ، ثم تناول المركبات المزجية من الأعلام غير المنصرفة . وألحق بها المركبات المبنية كالعدد المركب[٢٩]، وبعض أسماء الأفعال مثل حيَّهل[٣٠] وبعض الظروف المركبة مثل : يوم يوم ، وصباح مساء ، وبين بين[٣١]. ثم عاد مرة أخرى إلى « مالا ينصرف من الأسماء المعتلة الآخر »[٣٢]، ثم انتقل إلى الحكاية[٣٣].

---

(٢٥) سيبويه : ٢٠٢

(٢٦) سيبويه : ٢٠٦

(٢٧) سيبويه : ٢٠٤٠

(٢٨) سيبويه : ٢٤٤

(٢٩) سيبويه : ٢٥٠

(٣٠) سيبويه : ٢٥٢

(٣١) سيبويه : ٢٥٣

(٣٢) سيبويه : ٢٥٦

(٣٣) سيبويه : ٢٦٤

وقد فعل أبو اسحاق الزجاج مثل ما فعل سيبويه ، فقد خصّص كتاباً بعنوان « ما ينصرف ومالا ينصرف »[٣٤] تناول فيه خصائص الممنوع من الصرف ، وإعرابه ، ثم تطرّق إلى المعدول على وزن فَعَال[٣٥] كما فعل سيبويه ، ثم تناول الأسماء المبهمة وهي أسماء الإشارة ومعظمها من المبنيّات[٣٦] ثم تناول الظروف المبهمة وبعض أسماء الأفعال وهي من المبنيّات[٣٧]، ثم المركّبات التي لا تنصرف والمركّبات المبنيّة[٣٨]، وإعراب المنقوص[٣٩] وختم الكتاب بالحكاية[٤٠].

وقد أورد ابن جنى[٤١] مناقشة لقول يرى أصحابه أن البناء خطوة تلي منع الصرف ، لعل صنيع سيبويه والزجاج وابن جنى يشير إلى ما لاحظه علماء العربية من أن منع الصرف ، البناء بينهما ارتباط وتماثل فى كونهما مخالفين لحالة الإعراب التي تمثل فى تعاقب العلامات الثلاث

ويمكن[٤٢] أن يُفسَّر جرّ مالا ينصرف بالفتحة إذا جُرّد من الإضافة ، التعريف بالحرف بأنّه فى مرحلة من مراحل حياة اللغات السامية كانت هناك أقسام ثلاثة للأسم ،

قسم ينتهى بالتميم أو التنوين ، وآخر بغير تميم أو تنوين ينتهى بفتحة فى جميع الأحوال ، وثالث مفتوح دائما ولكن للفتح فيه وظائف معنوية كالتأكيد فى العربية ، أو وظائف نحوية كالتعريف فى الآرامية والإضافة فى الحبشية ، ثم تلاشى التميم ، ونشأ نظام إعرابى فيه الضم والفتح والكسر بغير تنوين ويقابله

---

(٣٤) بتحقيق هادى حمود ذراعه طبع مجمع الأمل للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٧١

(٣٥) ما ينصرف ٧٢

(٣٦) ما ينصرف ٧٩

(٣٧) ما ينصرف ٨٧

(٣٨) ما ينصرف ١٠٢

(٣٩) ما ينصرف ١١١

(٤٠) ما ينصرف ١٢٣

(٤١) ابن جنى خصائص ١٧٩/١ ١٨ تحقيق محمد على النجار ط دار الكتب ١٩٥٢

(٤٢) C. Rabin : Ibid, p. 561

ما آخره مفتوح دائماً ، ولكن العربية احتفظت بالتنوين للمعرب وجعلت لبعض ما آخره فتحة علامة الرفع بالضمة فكان ما يُعرف بالممنوع من الصرف .

وبهذا التفسير الذى رجّحه رابين يكون المنع من الصرف ظاهرة عربية محضة يعود تفرُّدها بها إلى أنها تجمع عناصر متعددة لم تجتمع فى اللغات السامية الأخرى ، وإنما هى متوزعة بينها[٤٢] .

وهذا الرأى الذى يجعل المنع من الصرف خطوة فى طريق إعراب ما كان غير معرب بإعطائه علامة الرفع ، ثم بإعطائه علامة الجر فى حالتى التعريف بالحرف والإضافة يصطدم بالتصوّر الذى يُستشفّ من الرأى القائل بأنّ المنع من الصرف خطوة فى طريق سلب التصرّف الإعرابى بحذف التنوين ، ثم بمنع الكسرة فى حالة التجرد من الإضافة والتعريف ، وأنّ البناء هو الخطوة التالية ، وقد سبق أن أشرتُ إلى هذا القول الذى ناقشه ابن جنى .

ويصطدم هذا الرأى أيضاً بما انتهى إليه الاستعمال اللغوى لدى عامّة المتحدّثين والكتّاب بالفصحى من عدم إجراء أسماء الأعلام أيًّا كانت : عربية وأعجمية ، مذكرة ومؤنثة ، ما حقّه التنوين منها وما لا حقَّ له فيه . فكأنما انتهت إلى حالةٍ من البناء على السكون لا هدف منها سوى التخلّص من علامات الإعراب .

فهل اتّجه الاستعمال اللغوى فى خط واحد من الإعراب إلى منع الصرف ثم إلى البناء ؟

أو أنه انعكس بدلاً من أن يتّجه إلى إعراب غير كامل ثم إلى إعراب كامل كما نجده فى صرف مالا ينصرف فى الضرورات فى الشعر ، أو لأسباب بلاغية فى القرآن ؟

د . محمد عبد الله جبر سلومة